الثورة
الاحد 9 ربيع الثاني 1435هـ-9 فبراير 2014م العدد 17979
Sunday : 9 Rabia Althani 1435 -9 february - Issue No. 17979
www.althawranews.net

كاميرات مراقبة تساعد شرطة العاصمة في ضبط سارقي سيارات

قضايا وناس/ وائل شرحة

تمكنت شرطة منطقة الوحدة من إلقاء القبض على متهمين بارتكاب جرائم سرقة السيارات في العاصمة صنعاء.

وقال مدير عام التوجيه المعنوي والعلاقات العامة بأمن العاصمة العقيد/ أحمد الأفقي: إن رجال الشرطة القوا القبض على المتهمين بعد أن استطاعوا سرقة أحدى سيارات المواطنين من أمام أحد المطاعم المشهورة والمرموقة بأمانة العاصمة.. لافتا إلى أن أمن منطقة الوحدة تعرفت على شخصية السارقين وأوصافهما من خلال كاميرات المراقبة التابعة للمطعم ذاته والمراقبة للموقف الخاص بالسيارات.

وأشار العقيد الأفقي إلى أن رجال الشرطة قاموا بالبحث عن المتهمين حتى تم القبض عليهما.. منوها إلى أنهم استعادوا إحدى السيارات المسروقة بحوزة شريك ثالث للمتهمين وذلك بعد أن اعترفوا خلال التحقيق معهم.

وبحسب الأفقي فإن قسم شرطة النصر تلقى مابين "6-7" بلاغات عن سرقة سيارات ضد مجهول، وبنفس الأسلوب.

وأكد مدير عام التوجيه المعنوي والعلاقات العامة أنه سيتم إحالة المتهمين بعد التحقيق معهما إلى النيابة المتخصصة لاتخاذ الإجراءات القانونية معهما ومعاقبتهما بالإضافة إلى أن رجال الشرطة قيد المتابعة والبحث عن شريكهم الثالث الذي استعادوا من حوش بيته السيارة المسروقة.

وشدد الأفقي على ضرورة استخدام كاميرات المراقبة في المحلات التجارية والمطاعم المنشآت لما تساهم به في مساعدة رجال الأمن بالكشف عن المجرم وسرعة القبض عليه بالإضافة إلى أنها تضع حداً لمثل تلك الجرائم.

335 نزيلاً بالسجون المركزية يحاكمون منذ عشرين عاماً

قضايا وناس/ وائل محمد

كشفت مصلحة التأهيل والإصلاح (السجون سابقاً) عن أن هناك ما يقارب (533) نزيلاً في الإصلاحيات المركزية بعموم محافظات الجمهورية، على ذمة قضايا مختلفة، ولا تزال منظورة أمام المحاكم منذ سنوات عديدة وطويلة وتتجاوز الـ(20) عاما.

وقال العقيد محمد اليهوي مدير الشؤون الداخلية بمصلحة السجون لـ(قضايا وناس) أن تلك القضايا لا تزال منظورة أمام المحاكم الابتدائية والاستئنافية والمحكمة العليا منذ سنوات طويلة تصل إلى أكثر من 20 عاماً في بعضها.. منوهاً بأن هناك نزيلاً في إصلاحية صنعاء من عام 1987م وقضية ما تزال منظورة أمام محكمة استئناف الأمانة ولم يفصل فيها بعد.

وبحسب العقيد اليهوي فإن عدم التزام الجهاز القضائي بالقانون والمدة القانونية للفصل في قضايا المتخاصمين والسجناء من أهم الأسباب والعوامل التي شكلت وخلقت ازدحاماً داخل الإصلاحيات والسجون المركزية بعموم محافظات الجمهورية، والتي تعاني منها المصلحة.

شرطة بني الحارث تضبط متهماً باختطاف شخص بمارب

قضايا وناس/ وائل محمد

ضبطت شرطة أمانة العاصمة مطلوباً أمنياً من شرطة محافظة مارب لارتكابه جريمة اختطاف شخص بمارب.

وقال مصدر أمني بالعاصمة: إن رجال شرطة بني الحارث تمكنوا أمس من ضبط المدعو (أ.ذ) بأحد أسواق القات الواقعة بالمنطقة.. مشيراً إلى أن عملية الضبط جاءت بعد أن عممت شرطة مارب اسم المتهم على كل المحافظات وعلى رأسها أمن الأمانة التي بدورها عممت الأمر على كل مناطق وأقسام الشرطة.

وبحسب المصدر فإن أمن الأمانة سيرسل المتهم إلى أمن محافظة مارب للتحقيق معه بخصوص تهمة الاختطاف واتخاذ الإجراءات اللازمة بحسب القانون.. داعياً المواطنين إلى مساندة رجال الأمن بالابلاغ قبل وأثناء وبعد وقوع الجريمة من أجل تحقيق الأمن والاستقرار بالوطن.

الرسوم القضائية.. عبء جديد على المتقاضين

"فوق الظلم.. ظلم" هذه عبارة أحد الذين رفعوا قضية في محكمة ليأخذ حقه من غريمه الذي اغتصب أرضا دون وجه حق.. كانت هذه إجابته عندما سألته عن الرسوم القضائية.. إجابة لم أستطع إكمال حديثي معه إلا بعد برهة من الزمن لأشاهد على وجهه علامات الأسى والحسرة.

تحقيق/ حسن شرف الدين/وائل شرحة

نقيب المحامين: رفعنا دعوى قضائية بإلغاء القانون أمام الدائرة الدستورية

ففي أواخر العام المنصرم صدر القانون رقم (26) لسنة 2013م بشأن الرسوم القضائية وتقرر العمل به منذ تاريخ صدوره، والذي اعتبره الكثير عبئا إضافيا يضاف على كاهلهم إضافة إلى رسوم الإعلان القضائي الذي كانت المحاكم تتحمل دفعه لتتحول على المواطنين.. ليقف المواطن أمام عبئين جديدين الرسوم القضائية ورسوم الإعلان القضائي.

حميد الروني أحد موظفي وزارة الداخلية ومنتدب في المؤسسة الاقتصادية عند سؤاله برأيه حول الرسوم القضائية فأجابني "فوق الظلم.. ظلم" يكفي ما علينا من ظلم ليضيفوا إلينا ظلما جديدا فقد دفعت 12000 ريال للمحكمة كرسوم لتحريك القضية في المحكمة ولي أكثر من ثماني سنوات وأنا في المحاكم أتابع بعد الأرض التي اغتصبها أحد المتنفذين إلى جانب شروع في القتل حيث أصيبت زوجتي بطلقات نارية من قبل المعتدين والمغتصبين.

وأضاف الروني: ألا يكفي أننا نتابع ونخسر تكاليف المحامي وحضور الشهود الذين اضطروا إلى المجيء بهم كل مرة بسبب غياب القاضي أو وكيل النيابة أو العكس.. عندما فرضوا علينا دفع رسوم الإعلان القضائي في الصحف الرسمية قلنا لا بأس بذلك.. أما أن يضيفوا رسوما جديدة كرسوم قضائية فهذا ظلم وعلى الجهات المختصة مراجعة هذا القرار وإلغاءه.. وعليهم تثبيت الحق ومراقبة إجراءات المحاكم والتقاضي بدلا من أن يضيفوا تكاليف جديدة على المواطنين.

شخص آخر في أروقة أحد المحاكم بأمانة العاصمة يستجدي أحد الموظفين بعمل تخفيض من الرسوم القضائية المفروضة عليه وهي 15000 ألف ريال.. ليقول له الموظف أنا لا أستطيع الأمر ليس بيدي عليك برئيس المحكمة.. فما كان من المواطن المسكين إلا أن رفع يده إلى السماء ويفوض أمره إلى الله ويخرج عائدا أدراجه إلى منزله.

نتيجة لأن المحاكم شرعت في تطبيق أحكام ذلك القانون وأصبح من المتعذر قبول أي دعوى ما لم يؤد رافعها الرسم المنصوص عليه بين جنبات أحكام ذلك القانون.

الوهلة الأولى

يقول المحامي خالد أحمد الصالحي: قد بدت مساوئ القانون وتكشفت منذ الوهلة الأولى لتطبيقه وغدت تلك المساوئ واضحة للعيان وملموسة على أرض الواقع إذ أجبر طارقو أبواب القضاء أن يبوؤوا خائبين دونما أن تقيد دعاواهم وحيل بينهم وبين مطالباتهم بأخذ حقوقهم على الوجه المأذون شرعا وكان الحائل بينهم وبين ذلك رسوما فرضت لم يقدروا على أدائها وأصبح عجزهم عن السداد سببا أوصدت لأجله أبواب العدالة في وجوههم ذلك لأن الوصول إلى ساحة العدالة لن يتأتى لمن ينشدها إلا بعد المرور من بوابتها الأولى والتي وُضع أمامها عقبة كؤود لا يجتازها إلا أولو القوة ممن تسمح لهم إمكانياتهم اجتيازها.

وأضاف المحامي الصالحي: بات ناشدو العدالة يجرون أذيال الخيبة وأصبح القضاء بالنسبة لهم سلعة غالية الثمن لا يقدر على شرائها إلا القادر على دفع ثمنها وطفق معظمهم بأفكار مشتتة يبحثون من خلالها عن وسائل تؤدي إلى استيفاء حقوقهم التي تعذر استردادها عبر القضاء

ويقول المحامي الصالحي: يتبوأ القضاء في الإسلام مكانة رفيعة ولسمو قدرها ورفعة مكانتها فقد اعتبر القضاء أهم الواجبات الملقاة على عاتق ولي الأمر قال تعالى "إن الله يأمر بالعدل والإحسان" وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم "لا قدست أمة لا يحكم فيها بالحق"، ويعتبر القضاء هو ميزان الله الذي تعتدل عليه أحوال الناس في الأرض وبإقامة العدل تصلح أحوال الرعية وتؤمن به السبل وينتصف المظلوم من ظالمه ويأخذ الناس حقوقهم وتحسن المعيشة.. وفي سبيل تحقيق تلك الغاية فقد جعل الإسلام مبدأ مجانية القضاء أهم المبادئ التي يرتكز عليها نظام الحكم القضائي في الإسلام وأوجب الإنفاق على مرفق القضاء من بيت المال ولا يستقيم بأي حال من الأحوال أن يأمر ولي الأمر رعيته بأن يدفعوا أموالا مقابل أن يلجأوا إلى شرع الله ولم يروى قط عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو خلفائه من بعده أو التابعين ومن تبعهم أن فرض أحد منهم رسما على القضاء أيا كان نوعه نسبيا أو ثابتا ذلك لأن الأصل في أبواب القضاء أن تفتح على مصراعيها أمام العامة لأن مرتادايها يمارسون حقا شرعيا أوجبه الله على ولي الأمر حفاظا على أمن المجتمع واستقراره وبث روح العدل فيه.

آثار سلبية

وحول الآثار السلبية يقول المحامي: إن خلق الحواجز والعراقيل أمام الناس بما يحول دون استيفاء حقوقهم بالطرق المكفولة شرعا بما في ذلك عدم قبول الدعوى ما لم يؤد الرسم المفروض عليها يعد تعسيرا وإرهاقا ينفر الناس من اللجوء إلى القضاء كما يعد مشقة أتى بها موردها وهي جميعا أمور تأباها الشريعة الإسلامية.

وحول التعذر بالحد من الدعاوى الكيدية يقول الصالحي: وأما بالنسبة لعذر الحد من الدعاوى الكيدية فلو سلمنا جدلا بصحته فإن في مقدور القضاة وضع حد له من خلال تغريم الكائد عند الحكم ومعاملته بنقيض قصده، أضف إلى ذلك فإن الأخذ بهذا العذر يعد أمرا لا يستقيم شرعا ولا قانونا إذ أن الأصل في مبدأ التقاضي حسن النية وعدم الكيد ولو وجد كائدون فهم قليل ولا يجوز معاقبة العامة بفعل الخاصة بمعنى يؤكد أن هناك مفسدتين اجتمعتا وينبغي درء أشدهما ضررا إعمالا للمبدأ الفقهي إذا اجتمعت مفسدتان وجب أن تدرأ أشدهما ضررا.

مآخذ قانونية

ويرى المحامي الصالحي أن هناك مآخذ قانونية على قانون الرسوم القضائية حيث يقول: ما أشارت إليه المادة "30" التي اعتبرت موظفي القضاء أشبه بتابعي السلطة التنفيذية من خلال منحهم نسبة تؤول إليهم من الإيرادات المتحصلة ولا نجد من وصف يمكن أن يضفى على تلكم المنحة سوى أنها مكافأة تشجيعية من السلطة التنفيذية تبتغي من ورائها تحفيز القائمين على تحصيلها بجباية أكبر قدر ممكن من المال ذلك لأن لهم نصيبا مفروضا يؤول إليهم من تلكم الإيرادات ولسان حال تلكم المادة كمن يقول كلما زادت الإيرادات عن طريقكم زادت المبالغ في رصيدكم.

قضية دستورية

وقد رفعت مؤخرا نقابة المحامين اليمنيين دعوى عدم دستورية القانون رقم (26) لسنة 2013م بشأن الرسوم القضائية لدى المحكمة العليا الدائرة الدستورية حيث تضمنت الدعوى عدم دستورية المواد (4،5،6،7،8،9، 10،11،12،15،16،18،23،33،34) من القانون رقم (26) لسنة 2013م بشأن الرسوم القضائية.

ويظل الفقراء من المظلومين الباحثين عن العدالة يجوبون أروقة المحاكمة حتى يعاد النظر في قانون الرسوم القضائية باعتباره عبئا جديدا عليهم.. وبقيام نقابة المحامين اليمنيين برفع قضية دستورية بعدم بطلان القرار يعود الأمل مجدداً أمام المتضررين من هذا القانون إلى حين تجاوب المحكمة والنطق بعدم دستوريته.

وبحسب نقيب المحامين عبدالله راجح فإن هذا القرار نوقش كمشروع ومقترح دستوري وقانوني في مجلس النواب نهاية عام 2010م وتم رفعه إلى رئيس الجمهورية بداية عام 2011م حتى تم تجويده وإصداره نهاية العام الماضي 2013م.

وسيساهم هذا القرار في رجوع القبيلة والفوضى ولجوء المتخاصمين إلى المشايخ والقوى القبلية كما يقول نقيب المحامين كون الكثير من المواطنين عاجزين عن مقاضاة خصومهم في ظل ذلك القانون الذي يفرض دفع نسبة 1.5% من قيمة الدعوى.. مشيرا إلى أن هذا القانون مضر بالحياة بشكل عام والاستثمار على وجه الخصوص وطارد للعدالة والأمن والسكينة العامة وعائق بين المظلومين والمتضررين والمعتدى عليهم وبين استعادة حقهم من خصومهم عبر الجهاز القضائي.

وكشف الأستاذ عبدالله راجح عن انخفاض وعزوف ما يقارب 80% من القضايا والمتخاصمين مقارنة بعدد القضايا الواردة إلى محاكم الجمهورية قبل صدور قانون الرسوم القضائية كونه السبب الرئيسي والوحيد في هذا العزوف وذلك لعدم قدرة الناس دفع الرسوم حين يلجأوا إلى المحاكم والنيابات.. منوها بأن القانون يلغي ويغتال ما يسمى بالمواطنة المتساوية وحق الرجوع إلى القضاء باعتبار بعض المظلومين واللاجئين للقضاء لا يستطيعون دفع الرسوم بينما هناك من يستطيع دفع الرسوم.

ووصف نقيب المحامين قانون الرسوم القضائية بـ(الكارثة المستقبلية) لما سيحدثه من فوضى وأخذ واسترداد الحقوق بالقوة عبر القبيلة والسلاح والابتعاد عن الجهاز القضائي الذي يحقق العدالة لكل مواطن والمسؤولة عن توفيره ومجانيته الدولة.

أمام الدائرة الدستورية

وحول الدعوى الدستورية التي رفعتها النقابة إلى الدائرة الدستورية يقول راجح: رفعنا دعوى دستورية إلى الدائرة الدستورية طالبنا من خلالها بإلغاء قانون الرسوم القضائية الذي يعتبر مجحفا ومجهضا للعدالة والنظام ونحن على يقين أنها ستستجيب وتتفاعل مع مطالبنا التي تمثل مطالب كل يمني يحب ويريد العدالة والأمن والاستقرار يسود الوطن.

وناشد نقيب المحامين رئيس الجمهورية أن ينظر ويعمل من منطلق واجباته وسلطته في إلغاء هذا القانون باعتبار إلغائه يحقق العدالة والمساواة للجميع وبقائه يؤثر على العمل القضائي والنظام بشكل عام.

في السياق ذاته أشار قاضي الأحوال الشخصية بمحكمة بني الحارث بأمانة العاصمة أن قانون الرسوم القضائي الصادر برقم 26 لعام 2013م كبديل عن القانون رقم 43 لسنة 1991م بفارق مالي مهولا للرسوم القضائية كون القانون السابق أو القديم حدد الرسوم القضائية بمبلغ زهيد جدا لا تزيد عن 300 ريال على كل دعوى حتى وإن كانت قيمتها مئات الملايين والآلاف بينما القانون الحديث حدد رسوم الدعوى التي لم يتجاوز قيمتها عشرة ملايين ريال بنسبة 1.5% من قيمة الدعوى كرسوم قضائية و1% فيما زاد على عشرة ملايين ولم يتجاوز مائة مليون وكذا دفع 0.75% فيما زاد عن مائة مليون ولم يتجاوز 200 مليون ودفع 0.5% إذا كان قيمة الدعوى تزيد عن الـ200 مليون ولا يتجاوز الـ300 مليون ريال و0.25% فيما زاد عن ذلك.

واعتبر القاضي العميسي قانون الرسوم القضائية الحديث أحد الأدوات التي تقف حائلا بين المواطن وحقه في التقاضي المجاني، إذ إن العدالة من أهم ما يمكن ويفترض على الدولة تقديمها لمواطنيها مجانا أو برسوم رمزية.. منوها بأن القانون حد كثيرا من الدعاوى الكيدية وبنسبة كبيرة جدا، ولكنه بالمقابل حال بين كثير من أصحاب الدعاوى الجدية وبين القضاء بسبب عدم قدرتهم على دفع الرسوم.

د/ عبدالإله الطلوع

الإحساس بالمسؤولية..!!

جانب مهم مازلنا نفتقده ونفتقر إليه في أوساط الكثيرين منا وهو الشعور والإحساس بالمسؤولية سواءً كنا مواطنين عاديين أو موظفين او متنفذين أو مسؤولين أو منظمات جماهيرية وأوساط حزبية أو غيرها من الفئات والشرائح المجتمعية.. الجميع يتحدث وينتقد ولا يعمل وغالباً ما يلقي بكامل اللوم على أعلى هرم في السلطة كشخص الرئيس مثلاً ويا للعجب.

والمتتبع حقيقة لكل الجهود المبذولة والخطط البرامجية المنفذة والأعمال والإنجازات العملاقة المتحققة.. بفضل الله ثم بفضل الحنكة والزعامة الرائدة لفخامة رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي يجد أنها أنجزت بإرادة وعزيمة فردية في غالبها توجتها الروح العالية والحماسة المتوقدة في شخص الرئيس.

ومع ذلك فإن هذا الرجل المخلص لا يمكن له أن يطال كل الأبعاد والتشعبات المناطة.. بحياة التغيير والتطوير بصورة مباشرة مثله مثل أي زعيم آخر في العالم.. فقط عليه رسم الطريق والتوجيه ويبقى الدور الأكبر مناطاً بالمسؤولية التي يتحملها الجميع حيث يقع الرهان الحقيقي.

لكن الخلل والقصور باق.. في معظم الأحيان حيث تبدأ المسؤولية المشتركة والجماعية التي يتحملها الجميع سواءً كانوا في القطاع العام أو القطاع الخاص أو في الأحزاب والهيئات والمنظمات المجتمعية المختلفة.

إن هذا الخطأ الجسيم الذي يرتكبه الكثيرون منا حين يقصرون في أداء واجبهم ومسؤولياتهم في مختلف مواقعهم تجاه الشعب والوطن.. يعني في حقيقة الأمر تراخياً أكيداً في مستوى الحركة لعجلة التقدم والسير ويعني التأخير والبطء الشديد في تحقيق المنجزات وإحداث النهوض والتغييرات المجتمعية المختلفة وبالمقابل فإن هناك الكثير من الشواهد الدالة التي تشرح أسباب التقدم والنجاح في تجارب العديد من البلدان وتؤكد حقيقة التنويع والاشتراك في مهام وجوانب التحمل للمسؤولية في أداء الأدوار من أجل الارتقاء والنهوض.

إننا بحاجة ماسة إلى إيقاظ الضمير لدينا في تحمل المسؤولية وإلى تصحيح مفاهيمنا المغلوطة حول مقتضيات العمل بمهام وواجبات المسؤولية كل في مجاله واختصاصه, وإلا فسنظل واقفين في أماكننا لا نستطيع اجتياز الخطوط الباهتة التي مازلنا نرسمها ونكررها في مختلف الأحداث والمواقف والمشاهد التي تواجهنا وهي النقد وإلقاء اللوم على الآخر والتحذلق بمضامين الكلام المفرغ.

ربنا جنب اليمن الفتن فانت القادر على ذلك.

من ملفات الشرطة

لصوص وقتلة..!!؟

عرض وتحليل/حسين كريش

ملخص ما نشر في الأسبوع الماضي

في تاريخ 31/12/2013م وصل بلاغ إلى مركز شرطة الجراف بالعاصمة صنعاء عن سرقة سيارة نوع هايلكس من جوار يمن موبايل بشارع المطار، فتم التحرك من المركز وأمن منطقة الثورة ومركز شرطة الحصبة عقب البلاغ وتم ضبط السيارة بالنقطة العسكرية على طريق مأرب - الجوف بعد التعميم عنها، كما تم ضبط سائقها.. ومن خلال استنطاق السائق هذا بعد استلامه مع السيارة من النقطة وإيصالهما إلى أمن المنطقة اتضح أنه واحد من عدة أشخاص يشكلون عصابة كبيرة وخطيرة لسرقة السيارات والنشل ولمزاولة أعمال انحرافية أخرى، وأنهم قاموا بارتكاب عدة جرائم سرقة وكذلك جريمة قتل قبل سنتين «أي في 2012/18½م وكانت مجهولة ورهن البحث والتحري منذ ذلك الحين لدى مركز شرطة 30 نوفمبر... ثم من خلال المتابعة تمكن فريق الشرطة من ضبط شخص آخر من أفراد العصابة، والذي اعترف هو الآخر بما سبق واعترف به قبله المتهم الآنف الذكر، وزاد في كشف العديد من الجرائم والعمليات التي ارتكبتها العصابة داخل صنعاء وخارجها، ومنها جريمة القتل المشار إليها التي ارتكبها ثلاثة من أفرادها أحدهم المضبوط الأول المدعو قايد وها هي بقية الوقائع ومع أحداث الحلقة الثانية والأخيرة.

البذرة الأولى لأحداث جريمة القتل التي أدت لتناميها ووقوعها في آخر المطاف، وبحسب اعتراف المتهم المدعو قايد، وهو السائق المضبوط مع السيارة بالنقطة العسكرية في خط مأرب - الجوف، تمثلت بأنه في ذلك اليوم قبل أكثر من سنتين كان المدعو قايد مع رفيقين له من أفراد العصابة أحدهما يدعى مرعش والوقت بعد الغداء، جالسين للمقيل في منزل أحد الأهالي المعروفين بحارة الطباطبي على شارع المطار، وجاء حينها للمقيل ابن أحد المشايخ الذي كان صديقاً عزيزاً لدى صاحب المنزل وله ترحيب خاص عنده، ومكث الثلاثة المدعو قايد ورفيقاه بالمقيل حتى وقت قبل المغرب، ثم غادروا المجلس، وأثناء ذلك لبس أحدهم وهو المدعو مرعش الحذاء التابع للضيف ابن الشيخ، وكان الحذاء من النوع المميز والغالي.. وذهب بعد ذلك الثلاثة متجهين إلى ساحة الحصبة لغرض السرقة والنشل... ثم وخلال تواجدهم بمنطقة الحصبة والساعة حوالي الثامنة مساء وصل المدعو قايد اتصال هاتفي من صاحب المنزل الذي كانوا جالسين للمقيل لديه، يقول له تعال أنت ورفيقياك إلى عندي حالاً، وللضرورة القصوى لا تتأخروا فسار الثلاثة عائدين إلى صاحب المنزل بحارة الطباطبي استجابة للاتصال ولما وصلوا إلى هناك وجدوا الرجل صاحب المنزل كان في انتظارهم وأخذهم هذا مباشرة إلى بيت ذلك الشاب الضيف ابن الشيخ والذي كان لا يبعد كثيراً ووجدوا كذلك ابن الشيخ بانتظارهم عند وصولهم وقد عرف الحذاء التابع له حينما رآه في قدمي المدعو مرعش ولم يتكلم ولكنه ذهب لاستدعاء أحد الأشخاص واسمه أحمد يحيى والذي حضر بعد ذلك بمعيته وأخذ حال وصوله - أي الشخص أحمد يحيى - يحملق ببصره في وجوه وهيئات الشبان الثلاثة، وتأكد حينها من إقدام المدعو مرعش على أخذه للحذاء حق ابن الشيخ ثم راح يتكلم عليه وهاجمه وقام بلطمه ولكنه اشتبك معه وأراد أن يرد له الصاع صاعين.. غير أن الحاضرين تدخلوا لفض الاشتباك بينهما، وقام المدعو قايد صاحب مرعش بينما الآخرون أمسكوا بأحمد يحيى.. وخلال ذلك قال المدعو مرعش كأنه يحدث رفيقه قايد ليست مشكلة اتركه يفعل ما يشاء ليس وقته الآن وسوف نلتقي ويقصد بهذا الكلام الشخص أحمد يحيى في حين قال لهم صاحب المنزل المضيف ومن معه في الحارة اذهبوا وإياكم أن تعودوا إلى هنا مرة ثانية ولا نريد أن نراكم مستقبلاً بالحارة.

ثم غادروا عقب ذلك الحارة متجهين وعائدين إلى منطقة الحصبة بهدف السرقة والنشل، وقاموا بنشل اثنين تليفونات سيار نوع صيني أحدهما من مواطن بفرزة الحصبة هايل والآخر على شاب بفرزة الحصبة باب اليمن، وساروا لبيعهما في محل تليفونات بجوار سوق العلفي.. وبعد ذلك استقلوا سيارة تاكسي أجرة واتجهوا إلى منطقة بير عبيد شميلة ونزلوا هناك في أحد الفنادق وهو الفندق الكائن على مدخل الشارع المتجه نحو سوق عنس للقات وجلسوا للمقيل بإحدى غرف الفندق حتى الرابعة فجرا ثم ناموا إلى الساعة التاسعة من صباح